



المستشار

يدير الحاضر & يبني المستقبل

الفرقة الرابعة

ميد ترم (صياغة قانونية)



012 7777 68 70

سنتر المستشار (حقوق بنها)

الإدارة والسنتر : أمام كلية الحقوق
(برج سما 1) الدور الأول

بين مدى صحة أو خطأ العبارات الآتية :

م	السؤال	العلامة
١.	المعاهدات التي تتعلق بالصالح والتخالف أو تنظيم حقوق السيادة ينبغي أن تنتهي باستفتاء بموافقه اغلبيه عدد الاصوات الصحيحه	(√)
٢.	يجوز ابرام معاهدات تخالف الدستور او يترتب عليها التنازل عن اي جزء من اقليم الدوله المصريه	(x)
٣.	يلزم موافقه مجلس النواب على المعاهده قبل قيام رئيس الجمهوريه بالتصديق عليها	(√)
٤.	كل تشريع له موضوع محدد	(√)
٥.	التشريع ينهض بوظيفه محدده ونقصه بهذه الوظيفه المباشره التي تتمثل في تقرير الحقوق او في تنظيم اجراءات ممارستها	(√)
٦.	العرف يحتاج الى عنصر الوقت او الزمن حتى يستقر كقاعده بخلاف التشريع الذي يكتسب خاصيه الالزام بمجرد صدوره	(√)
٧.	يشهد الواقع الدستوري في مصر ان دستور ١٩٧١ هو احد اهم المصادر الماديه التي اعتاد المشرع الدستوري الاقتباس منها	(√)
٨.	يتم تخصيص بعض المواد في الدستور للنص على المبادئ او الاسس التي يقوم عليها النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدوله وتشكل تلك المواد ما يسمى بايديولوجيه الدستور	(√)
٩.	تقوم ايديولوجيه الدستور بوظيفه البوصله التي يجب على المشرع ان يهتدي بها في صياغه باقي مواد الدستور	(√)
١٠.	حاله الطوارئ يكون اعلانها لمده محدده لا تجاوز ثلاثه اشهر ولا تمد الا لمده اخرى مماثله بعد موافقه ثلثي عدد اعضاء المجلس	(√)
١١.	لرئيس الجمهوريه ان يدعو الناخبين للاستفتاء في المسائل التي تتصل بمصالح البلاد العليا واذا اشتملت الدعوه للاستفتاء على اكثر من مساله وجب التصويت على كل واحد منها	(√)
١٢.	يحتاج القانون دائما الى سلطه تدعمه .	(√)
١٣.	تفوقت الصياغه التشريعيه في دستورنا الحالي على صياغه دستور ٢٠١٢ .	(√)
١٤.	يوجد ارتباط بين فعاليه القانون وقبوله بين الناس ونوافر المشروعيه .	(√)
١٥.	من غير المأمول ان يرتقى القانون في درجه تأثيره ومستوى فعاليته الا اذا نجح المجتمع في حظر اشكال القهر الاجتماعي التي قد تمارسها بعض الجماعات في نطاق نشاطها المجتمعي او السياسي .	(√)
١٦.	توصف الاعمال والتصرفات بالمشروعيه عندما تكون خاضعه تماما للقانون	(√)
١٧.	يوجد نوع واحد للتشريعات وهي التشريعات التي تنظم الحقوق والواجبات	(x)
١٨.	يوجد نوع واحد للتشريعات وهي التشريعات التي تنظم اجراءات ممارسه الحقوق	(x)
١٩.	في الممارسات الواقعيه يوجد نوعين من التشريعات التي تنظم حياه الافراد يطلق عليهم القوانين الموضوعيه والقوانين الاجرائيه	(√)
٢٠.	يوجد تنافر بين المعاني الثلاثه لمصطلح شكل القانون	(x)
٢١.	من مقتضيات المشروعيه احترام القانون النافذ حتى ولو كان غير مقبول للبعض	(√)
٢٢.	يتم توفير الحماية للتشريعات النافذه من خلال فكره المشروعيه	(√)
٢٣.	لا توجد مسؤوليه قانونيه لأعضاء المجلس النيابي او البرلمان فيما يتعلق بالتشريعات التي يقوموا باقتراحها واعادتها وموافقه عليها	(√)
٢٤.	الاعمال القانونيه التي استقر العرف على اخراجها من نطاق المشروعيه لا تخضع لرقابه القضاء	(√)

٢٥.	تدافع التشريعات الامر من الحد الأدنى من المصالح العامة والاساسيه فى المجتمع ويحظر المشرع اى اتفاق على مخالفتها	(√)
٢٦.	من ادوات الصياغة المرنة عبارته يجوز ويرخص ويسمح	(√)
٢٧.	الصياغة المرنة تحدد مقدار الجزاء	(x)
٢٨.	من ادوات الصياغة المرنة الموضوعيه نصوص تتعلق بالمصالح الفرديه او مصالح الهيئات الخاصه	(√)
٢٩.	من الادوات الموضوعيه للصياغة الجامده او الامر نصوص تدافع عن النظام العام والاداب وتشمل المصالح الاساسيه للمجتمع	(√)
٣٠.	من عبارات الصياغة المرنة او المكمله (يجوز الاتفاق)	(√)
٣١.	من ادوات الصياغة الجامده او الامر (يحظر ويلزم ويعاقب)	(√)
٣٢.	من المعتاد ان تتضمن القاعده التشريعيه نموذجا واحدا او فردا وحيدا ثم النص على الحكم القانوني الخاص به	(√)
٣٣.	المشرع قد يلجأ في بعض الحالات للنص على العديد من الفروض او السيناريوهات عند صياغته للقاعده التشريعيه	(√)
٣٤.	لا يجوز ان تثقل التشريع بامور او تفاصيل اذا كانت تخرج عن موضوع التشريع او عن وظيفته	(√)
٣٥.	التشريع ينهض بوظيفه محدده ونقصه بها وظيفته المباشرة التي قد تتمثل في تقرير الحقوق او في تنظيم اجراءات ممارستها	(√)
٣٦.	يحظر التهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صوره واشكاله ومخالفه ذلك جريمه لا تسقط بالتقادم	(√)
٣٧.	تحظر كل صور العبوديه والاسترقاق والقهر والاستغلال القسري للانسان وتجارة الجنس وغيرها من اشكال الاتجار في البشر	(√)
٣٨.	يتم تخصيص بعض المواد في الدستور للنص على المبادئ او الاسس التي يقوم عليها النظام الاجتماعى والسياسى والاقتصادى للدولة وتشكل تلك المواد ما يسمى بايديولوجيه الدستور	(√)
٣٩.	من امثله ايدولوجيه الدستور المادة ٩ من دستور ١٩٦٤ الاساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى	(√)
٤٠.	لرئيس الجمهوريه ان يدعو الناخبين للاستفتاء في المسائل التي تتصل بمصالح البلاد العليا واذا اشتملت الدعوه للاستفتاء على اكثر من مساله وجب التصويت على كل واحد منها	(√)
٤١.	تخضع الصياغة التشريعيه للتطور بسبب تغيير طريقته الناس واعرفهم فيما يستعملونه من الفاظ وعبارات في عقودهم ومعاملتهم	(√)
٤٢.	تخضع صياغة الحقوق وضمانتها للتطور تبعا لتغيير مصالح الناس وظروف مجتمعهم وقد يلتزم المشرع بتعديل بعض التشريعات بسبب انضمام الدولة الى احدى المعاهدات الدوليه	(√)
٤٣.	تخضع المصطلحات القانونيه للتطور بسبب تطور الفكر القانوني والاجتهادات التي يقدمها الفقهاء والقضاء	(√)
٤٤.	عبارة صياغة القانون اعم وأشمل من عبارة لغة القانون.	(√)
٤٥.	لغة القانون احد فروع الصياغة القانونية.	(√)
٤٦.	يوجد ترادف بين مصطلح الشرعيه والمشرعيه فى مجال القانون.	(x)
٤٧.	يوجد مجموعه من الاعمال القانونية إستقر العرف على إخراجها من نطاق المشرعيه.	(√)
٤٨.	لكل من القضاء العادى والقضاء الادارى دور رئيسى فى رقابة المشرعيه.	(√)
٤٩.	التشريع الجامد فيه اتساع فى تفسير وتطبيق القانون ويحقق مصالح الافراد.	(x)
٥٠.	التشريع الجامد يطبق كما هو ولا يوجد به سلطة تقديرية.	(√)
٥١.	المواعيد الجوهرية تكون صياغتها ذات تشريع مرن.	(x)

٥٢.	لا يمكن ان تكون القاعده التشريعية امره ومرنه فى نفس الوقت.	(x)
٥٣.	حدث تغيير فى سلم التدرج التشريعى بسبب القيود التى تخضع لها عملية التشريع.	(x)
٥٤.	تنشأ الصياغة التشريعية المعيبة بسبب الغموض وتعارض بعض النصوص.	(√)
٥٥.	يجوز الاستثناء من الأثر المباشر للقانون.	(√)
٥٦.	يجوز الاستثناء من الأثر المباشر للقانون بشكل مطلق.	(x)
٥٧.	لا يجوز أعمال الاستثناء من قاعدة الأثر المباشر للقانون إلا بموافقة ٢/٢ (ثلثي) أعضاء مجلس النواب.	(√)
٥٨.	يترتب على وجود تعارض بين النصوص التشريعية إهمال بعض النصوص وتطبيق البعض الآخر.	(√)
٥٩.	لغة القضاء فى مصر أقدم فى النشأة من الصياغة.	(x)
٦٠.	ترجع مشكلة التشريعات التى تنطوى على الفاظ غامضة إلى أنها قد تتسبب فى حدوث بعض الاضطراب فى مجال التطبيق	(√)
٦١.	ينبغي ان تكون نصوص التشريع فى مستوى فهم المواطن العادي غير المتخصص فى مجال القانون	(√)
٦٢.	من عوامل تيسير تطبيق النص التشريعي استخدام المشرع اسلوب الاقتصاد والقياس مع الكفاية فى الصياغة التشريعية	(√)
٦٣.	يجوز ان يخلوا التشريع اللانحى من اى نص جديد	(√)
٦٤.	لا يجوز للمشرع الدستوري التوسع فى الاحالة	(√)
٦٥.	يوجد فرق بين مصطلح المشروعية و مصطلح الشرعية	(√)
٦٦.	اهداف واليات المشروعية هى اقامة دولة القانون وسياده القانون وتحقيق الالتزام بالقانون	(√)
٦٧.	استقر العرف على ان هناك بعض الاعمال التى تخرج عن المشروعية وبالتالي تخرج من رقابة القضاء	(√)
٦٨.	تتم رقابة المشروعية عن طريق القضاء	(√)
٦٩.	توصف الاعمال بالمشروعية عندما تكون خاضعة للقانون	(√)
٧٠.	يعد من اهداف المشروعية اقامة دولة القانون وسيادة القانون	(√)
٧١.	المواعيد الجوهرية تكون صياغتها ذات تشريع جامد ويترتب على تخلفها البطلان	(√)
٧٢.	المواعيد التنظيمية تكون صياغتها ذات نص تشريعي مرن وغير الزامية ولكن لها ضوابط محددة	(√)
٧٣.	الدستور المرن تكون اجراءات تعديلته مثل القوانين العادية بينما الدستور الجامد له اجراءات خاصة	(√)
٧٤.	يمكن ان تكون القاعدة القانونية امرة ومرنة	(√)
٧٥.	الحكم الخاص فى التشريع الجديد يلغى الجزئية التى وقع فيها التعارض مع الحكم العام القديم	(√)
٧٦.	فى حالة التعارض الكلى بين كافة نصوص التشريع السابق واللاحق يتم إلغاء التشريع السابق أو القديم بأكمله	(√)
٧٧.	قد يترتب على الصياغة المعيبة للنص التشريعي صعوبة استخلاص المعنى المقصود من عبارات النص على وجه التحديد	(√)
٧٨.	إذا كان هناك تعارض أو غموض يتعلق بالمعنى اللغوي للنص التشريعي فمن الممكن الرجوع الى المعنى الاصطلاحي	(√)
٧٩.	مقتضى الأثر الفوري والمباشر للتشريع ان يسرى التشريع الجديد على الوقائع التى حدثت بعد نفاذه	(√)
٨٠.	يقصد بالأثر المباشر للقانون بلغة القانون عدم رجعية القوانين التشريعية	(√)
٨١.	القاعدة هى أن القانون لا يسرى على الوقائع التى حدثت قبل نفاذه	(√)
٨٢.	التشريعات التى تنطوى على الفاظ غامضة أو التى لها أكثر من معنى تتسبب فى حصول الخلاف حول المعنى المقصود من النص التشريعي	(√)

٨٣.	ينبغي ان تكون نصوص التشريع فى مستوى فهم المواطن المتخصص فى مجال القانون	(x)
٨٤.	يحدث الإلغاء الضمني عندما ينص المشرع صراحة على إلغاء النص القديم فى التشريع الجديد.	(x)
٨٥.	فى حالة التعارض الكلى بين تشريعين ، يتم إلغاء التشريع القديم بأكمله.	(√)
٨٦.	إذا تعارض حكم خاص فى التشريع القديم مع حكم خاص فى التشريع الجديد ، يتم إلغاء الحكم الخاص فى القديم.	(√)
٨٧.	النص الذى يستخدم ألفاظاً مثل "كل" أو "جميع" يُعتبر من النصوص الخاصة.	(x)
٨٨.	الإلغاء الصريح هو الذى ينشأ بسبب التعارض بين النصوص دون وجود نص ينظم هذا التعارض	(x)
٨٩.	النص الذى يحدد سقوط العقوبة بعد خمس سنوات هو مثال على النص العام.	(x)
٩٠.	يتم إلغاء الحكم العام فى التشريع القديم إذا تعارض مع حكم عام فى التشريع الجديد.	(√)
٩١.	الخاص هو النص الذى يشير فى معناه اللغوي إلى الشمول والإحاطة	(x)
٩٢.	استخدام كلمات مثل "يجوز" و"يرخص" من أدوات الصياغة المرنة والمكملة.	(√)
٩٣.	استخدام كلمات مثل "يجب" و"كل من" من أدوات الصياغة الجامدة والأمرة.	(√)
٩٤.	عدم تحديد مقدار الجزاء فى النص يدل على أنه من الصياغة الجامدة	(x)
٩٥.	النصوص الدفاع عن النظام العام والأخلاق تعتبر من أدوات الصياغة المرنة.	(x)
٩٦.	يجوز التعامل مع المواعيد التنظيمية باعتبارها مواعيد غير ملزمة تماماً.	(x)
٩٧.	يجب عند تعديل المواعيد التنظيمية مراعاة أيام الإجازات والعطلات الرسمية.	(√)
٩٨.	يجب أن يستند تعديل المواعيد التنظيمية إلى مصلحة مشروعة لا تخالف القانون.	(√)
٩٩.	يمكن تعديل موعد إجراء لمصلحة شخصية بجهة لأحد الموظفين.	(x)
١٠٠.	التعديل فى المواعيد التنظيمية يجب أن يكون فى نطاق المعقولية ويحقق المصلحة المرجوة منه.	(√)
١٠١.	لا يجب الاعتداد بالعرف بين أفراد العمل عند تحديد الوقت اللازم للإجراء.	(x)
١٠٢.	تنحصر الصياغة القانونية فى البحث فى ألفاظ القانون وعباراته ، والمشاكل التى تثيرها تلك الصياغة فى مجال تفسير النص القانوني	(x)
١٠٣.	لفظ عبارة "صياغة القانون أعم وأشمل من عبارة "لغة القانون	(√)
١٠٤.	يوجد تنافر بين المشروعية القانونية ومفهوم العدالة	(x)
١٠٥.	تعد الرقابة القضائية أحد آليات مبدأ المشروعية	(√)
١٠٦.	يعد الهدف المباشر للمشروعية هو إقامة دولة القانون	(√)
١٠٧.	يتحقق مبدأ سيادة القانون بهيمنة القانون على الأعمال والتصرفات سواء تلك الصادرة عن سلطات الدولة ، أو عن هيئات المجتمع وأفراد	(√)
١٠٨.	لكل من القضاء العادي والقضاء الإداري دور رئيسي فى عملية رقابة المشروعية	(√)
١٠٩.	لكل من القضاء العادي والقضاء الإداري دور رئيسي فى التحقق من تطبيق القانون القائم على الوجه الصحيح	(√)
١١٠.	لا يجوز للقاضي - بوجه عام - الحكم فى شيء لم يطلبه الخصوم	(√)
١١١.	يجوز للقاضي - بوجه عام - الحكم فى شيء لم يطلبه الخصوم	(x)
١١٢.	يتحدد نطاق عمل القاضي فى الدعوى على أساس الطلبات والدفع التى يقدمها الخصوم	(√)

١١٣	تشمل المراجعة التي ينظمها المشرع للعمل القضائي تنظيم حالات وإجراءات الطعن على الأحكام القضائية	(√)
١١٤	تشمل المراجعة التي ينظمها المشرع للعمل القضائي وضع الضمانات التي تكفل حياد القاضي واستقلاله في مواجهه الخصوم	(√)
١١٥	تكون المشروعية قاصرة في حالة عدم احترام التشريع الأدنى للتشريع الأعلى	(√)
١١٦	لا يؤثر عدم احترام التشريع الأدنى للتشريع الأعلى على عبداً المشروعية	(x)
١١٧	تعد جزور فكرة القانون الأسمى والأعلى هي القانون الطبيعي.	(√)
١١٨	غاية القانون الطبيعي هي العدل والخير والسلام	(√)
١١٩	تتطلب المشروعية احترام مبدأ التدرج التشريعي ورقابة تطبيقه	(√)
١٢٠	الصياغة التشريعية تتطلب فهماً دقيقاً للعلاقة بين النصوص القانونية.	(√)
١٢١	يعتمد مستوى التعامل الأول مع النصوص التشريعية على فهم مصدر التشريع فقط.	(x)
١٢٢	من الضروري التحقق من أن النصوص تنظم نفس الموضوع قبل فحص التعارض بينها	(√)
١٢٣	وحدة التشريع تعني أن القوانين تكمل بعضها البعض.	(√)
١٢٤	وحدة النظام القانوني تعني استقلال كل تشريع عن الآخر.	(x)
١٢٥	الإجراءات الدستورية جزء من مستويات التعامل مع التشريع.	(√)
١٢٦	لا يجوز تطبيق نصين متعارضين في وقت واحد.	(√)
١٢٧	من الإشكاليات الشائعة استخدام مصطلحات غامضة في النصوص التشريعية.	(√)
١٢٨	التدقيق اللغوي ليس جزءاً من الصياغة التشريعية.	(x)
١٢٩	من أخطاء الصياغة استخدام جمل طويلة معقدة.	(√)
١٣٠	التحليل الشكلي للنص يشمل ترتيب المواد.	(√)
١٣١	يعتبر عنوان التشريع جزءاً من بنية الشكلية.	(√)
١٣٢	تعد التعريفات التشريعية عنصراً ثانوياً في النص.	(x)
١٣٣	يُشترط أن تكون المواد مرتبة منطقياً.	(√)
١٣٤	من خصائص الصياغة الجيدة تجنب التكرار.	(√)
١٣٥	التفسير القضائي هو المرجع الأول للغموض التشريعي.	(x)
١٣٦	المرجعية الدستورية هي الإطار الأعلى للتشريعات الوضعية.	(√)
١٣٧	التكرار اللفظي غير مرغوب في الصياغة.	(√)
١٣٨	النصوص اللاحقة لا تلغي النصوص السابقة أبداً.	(x)
١٣٩	تعتبر علامات الترتيب جزءاً من البنية الشكلية للنصوص التشريعية.	(√)
١٤٠	التعاريف تساعد على توحيد الدلالات.	(√)

(√)	١٤١. من الأخطاء الشائعة في التشريع الإكثار من الاستثناءات.
(√)	١٤٢. يجب أن يتضمن كل تشريع مادة للنشر في الجريدة الرسمية.
(x)	١٤٣. التشريع يتكون من مواد، وكل مادة تتضمن حكماً واحداً فقط.
(√)	١٤٤. من الخصائص الأساسية للصياغة استخدام مصطلحات ثابتة.
(√)	١٤٥. من الإشكاليات الشائعة في التشريع تعدد المعاني للمصطلح الواحد.
(√)	١٤٦. تتبع التشريعات المصرية مصادر متنوعة تاريخياً.
(x)	١٤٧. تعد المقدمة جزءاً إلزامياً في كل تشريع.
(√)	١٤٨. في الصياغة التشريعية يُفضل الأسلوب المباشر.
(√)	١٤٩. يراعى في الصياغة تجنب المحسنات البديعية.
(x)	١٥٠. استخدام المصطلحات الأجنبية في التشريع محظور تماماً.
(√)	١٥١. الإلغاء الصريح أكثر وضوحاً من الإلغاء الضمني.
(√)	١٥٢. يجب أن تكون المادة القانونية خالية من التفاصيل غير الضرورية.
(√)	١٥٣. من وظائف الصياغة التشريعية تحديد نماذج السلوك.
(√)	١٥٤. تعتبر المبادئ الدستورية حدوداً علياً للصياغة.
(√)	١٥٥. التدرج التشريعي عنصر من عناصر التحليل البنائي.
(√)	١٥٦. تحليل النص يشمل تحليل مقاصده.
(√)	١٥٧. من مفاتيح الصياغة مراعاة السياق اللغوي.
(x)	١٥٨. التعديل التشريعي لا يحتاج إلى تفسير.
(√)	١٥٩. يجب أن يكون لكل نص مجال تطبيق زمني ومكاني.
(√)	١٦٠. الصياغة السيئة قد تؤدي إلى ثغرات قانونية.
(√)	١٦١. من أخطاء الصياغة استخدام كلمات مرادفة داخل التشريع الواحد.
(√)	١٦٢. النسخ التشريعي قد يكون جزئياً.
(x)	١٦٣. تُعتبر الهوامش جزءاً من النص التشريعي.
(√)	١٦٤. التحليل البنائي يستلزم فهم ترتيب المواد.
(√)	١٦٥. من القواعد الصياغية التشريعية تجنب العبارات الإنشائية.
(√)	١٦٦. القاعدة التشريعية تربط الفرض بالجزاء.
(√)	١٦٧. لا يجوز تفسير النص القانوني لغرض غير مقصود.

١٦٨.	تعدد المعاني للتشريع يؤدي إلى اضطراب التطبيق.	(√)
١٦٩.	توحيد المصطلحات يسهل تطبيق القانون.	(√)
١٧٠.	الإحالة التشريعية وسيلة متعارف عليها.	(√)
١٧١.	التعارض بين النصوص قد يكون ظاهرياً فقط.	(√)
١٧٢.	من الأخطاء في صياغة التشريع الاعتماد على لغة غير معيارية.	(x)
١٧٣.	المذكرة الإيضاحية تساعد في التفسير.	(√)
١٧٤.	يجب صياغة الأحكام بشكل مجرد.	(√)
١٧٥.	لا يجوز تخصيص العام إلا بنص.	(√)
١٧٦.	من عناصر الصياغة سلامة البناء المنطقي.	(√)
١٧٧.	إعادة ترتيب المواد لا يغير مضمونها غالباً.	(x)
١٧٨.	الاستثناءات تُفسر تفسيراً ضيقاً.	(√)
١٧٩.	من مستويات التعامل التشريعي اختبار مدى وحدة الموضوع.	(√)
١٨٠.	النصوص الجنائية صياغتها أكثر دقة.	(√)
١٨١.	لا يشترط بيان الأسباب التشريعية في كل قانون.	(√)
١٨٢.	من خصائص الصياغة الجيدة الاتساق الداخلي.	(√)
١٨٣.	من الإشكاليات في الصياغة إدراج مصطلحات غير معروفة.	(√)
١٨٤.	فحص النص يشمل فحص هدفه.	(√)
١٨٥.	القانون يفسر باعتباره كلاً واحداً.	(√)
١٨٦.	النسخ الضمني لا يحتاج نصاً صريحاً.	(√)
١٨٧.	التدرج التشريعي يضمن انسجام القوانين.	(√)
١٨٨.	مراعاة اللغة القانونية شرط أساسي.	(√)
١٨٩.	من الأخطاء الشائعة دمج أكثر من حكم في مادة واحدة.	(√)
١٩٠.	العنصر الزمني جزء من نطاق تطبيق النص.	(√)
١٩١.	الصحابي هو كل مسلم رأى النبي صلى الله عليه وسلم أو صاحبه	(√)
١٩٢.	التابعي هو من التقى بأحد الصحابة	(√)
١٩٣.	الأحكام الشرعية الموحى بها تتركز في القرآن الكريم والسنة النبوية ويلحق بهما شرع من قبلنا وكذلك قول الصحابي	(√)
١٩٤.	تنقسم المصادر الشرعية إلى نقلية وعقلية	(√)

١٩٥	كافة مصادر الاحكام في الشريعة الاسلاميه تستمد مشروعيتها من القرآن الكريم والسنة النبويه	(√)
١٩٦	جميع الاحكام في الشريعة الاسلاميه تعتمد على النص القراني والنبوي في القيام بثلاثه وظائف محدده وهي وظائف السند والمستند والقييد	(√)
١٩٧	النص القطعي هو النص الذي لا شك في ثبوته ومعناه	(√)
١٩٨	النص القطعي يشتمل على معنى محدد	(√)
١٩٩	هناك نوعان من النصوص الشرعيه التي تتوافر فيها قطعيه الثبوت هما القرآن الكريم والسنة النبويه المتواتره	(√)
٢٠٠	يكون الحديث متواترا اذا رواه عدد من الروايه يستحيل اتفاقهم على الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم	(√)
٢٠١	اغلب الاحاديث المتواتره كانت احاديث عمليه في مجال الصلاه والصوم والحج	(√)
٢٠٢	النص القطعي هو النص الذي يخلو من معنى واضح ومحدد	(x)
٢٠٣	المصادر الاصليه تشمل القرآن الكريم والسنة النبويه	(√)
٢٠٤	المصادر التبعية تاتي بعد المصادر الاصليه في ترتيبها وتتسع اغلب تلك المصادر للراي والاجتهاد كما في القياس والعرف	(√)
٢٠٥	تتسع اغلب المصادر التبعية للراي والاجتهاد	(√)
٢٠٦	تاتي المصادر الاصليه بعد المصادر التبعية في ترتيبها	(x)
٢٠٧	المصادر المشتركه ترتيبها لا خلاف عليه بين الفقهاء وفي مقدمتها القرآن الكريم والسنة النبويه ومذهب اكثر الفقهاء من اهل السنه هو انزال الاجماع في المرتبه الثالثه ومن بعده القياس	(√)
٢٠٨	المصادر المذهبيه ترتيبها مختلف حسب كل مذهب في استنباطه للاحكام الشرعيه	(√)
٢٠٩	من اهم المصادر المذهبيه المصلحه المرسله والاستحسان والاستصحاب والعرف والذرائع وعمل اهل المدينه المنوره وقول الصحابي وشرع من قبلنا	(√)
٢١٠	مصادر الاحكام الشرعيه ليست في مرتبه واحده بل متدرجه	(√)
٢١١	من الممكن ان يكون النص التشريعي ظاهري الدلاله على الرغم من انه قطعي الثبوت	(√)
٢١٢	يقسم الحديث النبوي حسب سنده الى حديث متواتر واحاد	(√)
٢١٣	السند هو سلسله الرواه الذين حفظوا لنا متن او مضمون الحديث وفي مقدمتهم الصحابه الكرام	(√)
٢١٤	استغرق عصر الصحابه القرن الاول للهجره بينما اكتملت عمليه تدوين السنه النبويه في اواخر القرن الثالث للهجره	(√)
٢١٥	اذا كان عدد رواه الحديث في كل عصر من العصور الثلاثه الصحابه والتابعين وتابعي التابعين لا يقل عن ١٠ ممن يستحيل اتفاقهم على الكذب فانه يكون حديثا متواترا	(√)
٢١٦	اذا كان عدد روايه الحديث في الثلاثه عصور الصحابه والتابعين وتابعي التابعين يقل في كل عصر عن اثنين فانه يكون من احاديث الاحاد	(√)
٢١٧	مصادر الاحكام ظهرت في الواقع والتطبيق العملي بعد انقضاء عصر النبوه باستثناء كل من القرآن الكريم والسنة النبويه	(√)
٢١٨	مصادر الاحكام في عصر النبوه هي القرآن الكريم والسنة النبويه والاجتهاد ولكن لم يكن مصدرا مستقلا للاحكام	(√)
٢١٩	ظهر الاجماع كمصدر مستقل للاحكام الشرعيه في عصر الخلفاء الراشدين	(√)
٢٢٠	الاجتهاد ياخذ عدده اشكال وهي القياس والمصلحه المرسله والذريعه	(√)
٢٢١	اتفق فقهاء المذاهب على العمل بكل انواع السنه	(x)

٢٢٢.	تم تقنين الفقه الاسلامي في بعض المجالات واهمها نظام الاسره	(√)
٢٢٣.	لا مساع للاجتهاد فيما فيه نص صريح قطعي	(√)
٢٢٤.	نص قوله تعالى "فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم" هو قطعي الثبوت والدلاله	(√)
٢٢٥.	نص القراني "ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد" هو نص قطع الثبوت والدلاله	(√)
٢٢٦.	قوله تعالى "حرمت عليكم الميتة والدم" هو نص قطعي الثبوت وظنى الدلاله	(√)
٢٢٧.	تنقسم السنه النبويه من حيث الشكل الذي صدر به عن النبي صلى الله عليه وسلم الى اقوال وافعال وتقاريرات	(√)
٢٢٨.	المعنى الشرعي للفظ مقدم على اي معنى اخر	(√)
٢٢٩.	المعنى اللغوي مقدم على المعنى الشرعي	(x)
٢٣٠.	ياتي المعنى العرفي في المرتبه التاليه للمعنى الشرعي	(√)
٢٣١.	الاجماع هو مصدر لاحق على عصر النبي صلى الله عليه وسلم وهو اتفاق جميع المجتهدين في احد العثور على حكم شرعي في مساله محدده	(√)
٢٣٢.	من من امثله الاجماع تحديد نصيب الجده في الميراث بمقدار السدس	(√)
٢٣٣.	من امثله الاحكام الشرعيه التي تاخذ شكل الاحكام التفصيليه احكام العقود واحكام الزواج واحكام الميراث	(√)
٢٣٤.	نص القران الكريم على مبدا العداله في مواضع متعدده	(√)
٢٣٥.	يتفرع عن مبدا العداله مجموعه من الاحكام التفصيليه منها التي تعترف للمدعى عليه بالحق في الدفاع القانوني عن نفسه	(√)
٢٣٦.	قسم الفقهاء المصالح الى ثلاثه انواع هي مصالح ضروريه ومصالح حاجيه ومصالح تحسينيه	(√)
٢٣٧.	المصالح الضروريه هي المصالح الاساسيه التي لا يستغنى عنها الناس ولا تقوم حياتهم بدونها	(√)
٢٣٨.	المصالح الحاجيه تتعلق بالاحتياجات التي تيسر للناس امورهم وتعينهم على تحمل مشاق الحياه وكبدها	(√)
٢٣٩.	المصالح التحسينيه خاصه بالاحتياجات التي تضيف على حياه الناس شيئا من الراحة والمتعه المباحه وتضيف اليهم ما تقتضيه الفطره الانسانيه من اخلاق ومروءه	(√)
٢٤٠.	مقتضى مبدا المساواه عدم التمييز بين الناس بسبب ديانتهم او اصولهم او انواعهم او لونهم او لغتهم	(√)
٢٤١.	المبادئ العامه في القران الكريم والسنه النبويه تعتبر تشريعا عاما ملزما للمسلمين في كل زمان ومكان وفي مقدمتها مبادئ المساواه والعداله والشورى	(√)
٢٤٢.	يرتبط كل حكم شرعي تكليفي بجزء يخضع له المكلف عند مخالفته للحكم	(√)
٢٤٣.	يتشابه الحكم الشرعي التكليفي مع القاعده القانونيه الوضعيه لانه حكم عام ومجرد وملزم	(√)
٢٤٤.	يفترق الحكم الشرعي التكليفي عن القاعده الوضعيه في مساله ان الاحكام الشرعيه تتضمن مجموعه التكليفات في مجال العبادات والمعاملات بينما تخرج مساله العباده من نطاق القانون	(√)
٢٤٥.	يتم احاطه الحدود ببعض القيود في مجال العفو عن الجزاء او توبه الفاعل او تصالحه مع المجني عليه وتركز الصياغه فيها على حظر التنازل عن الدعوه او العفو عن العقوبه	(√)
٢٤٦.	لا تختلف الصياغه في مجال الحدود عن الصياغه في القصاص والتعازير	(x)
٢٤٧.	التعازير موكوله للدولة وسلطتها في العقاب وهي التي تحدد انواع الجزاءات التعزيرييه ومقدارها	(√)
٢٤٨.	تتسع الجزينات التعزيرييه للاجتهاد بالنظر الى انه لا توجد نصوص بشأنها في القران الكريم والسنه النبويه	(√)

٢٤٩.	لا تستدعي التعازير سلطه الدوله في العقاب	(x)
٢٥٠.	التشريع الاسلامي نزل مفردا خلال اعوام الوحي والتبليغ	(√)
٢٥١.	نزل التشريع الاسلامي مفردا خلال ٢٣ عاما	(√)
٢٥٢.	كان التدرج التشريعي في مساله الخمر يستجيب لحاجه الناس وذلك بالنظر الى انها كانت عاده متاصله	(√)
٢٥٣.	لم يتدرج التشريع في مساله الربا لانها مساله لا يجوز التدرج بشأنها لارتباطها باستغلال حاجه الناس	(√)
٢٥٤.	اتسم التشريع الاسلامي بنزوله منجما او متفرقا على مدار ٢٣ عاما وان يتسع تبعا لذلك لحاجات الناس وظروفهم ومصالحهم في عصر نزوله	(√)
٢٥٥.	تحدد النطاق الزمني للالغاء او النسخ التشريعي بعصر النبوه	(√)
٢٥٦.	يجوز النسخ التشريعي في عصور بعد النبوه	(x)
٢٥٧.	كانت هناك عده اسباب للميراث بين المسلمين قبل الاسلام وهي القرابه والتبني والمؤاخاه	(√)
٢٥٨.	تم الغاء المؤاخاه بمقتضى سوره الانفال عقب غزوه بدر الكبرى	(√)
٢٥٩.	تم الغاء التبني بمقتضى سوره الاحزاب في العام الخامس للهجره	(√)
٢٦٠.	قسم جمهور الفقهاء الحديث النبوي الى متواتر واحد بينما اضاف فقهاء الاحناف نوعا ثالثا هو الحديث المشهور	(√)
٢٦١.	تاتي المصادر الأصلية بعد المصادر التبعية	(x)
٢٦٢.	تاتي المصادر التبعية بعد المصادر الأصلية ، بحيث لا يرجع اليها الا عند غياب نص تشريعي أو قاعدة عرفية	(√)
٢٦٣.	النص القطعي : هو النص الذي لا يأتي في المعنى الواضح والمحدد	(x)
٢٦٤.	النص القطعي : هو النص الذي يأتي بمعنى واضح ومحدد لا يحتمل التأويل أو التفسير	(√)
٢٦٥.	من الممكن أن يكون النص التشريعي ضمنى الدلالة على الرغم من كونه قطعي	(√)
٢٦٦.	من الممكن ان يكون النص التشريعي قطعي الثبوت وضمنى الدلالة في وقت واحد	(√)
٢٦٧.	تتبع أغلب المصادر التبعية الرأي والاجتهاد	(√)
٢٦٨.	المصادر التبعية ليست نصوصا صريحة أو ملزمة بذاتها ، بل تُستخدم عند غياب النصوص الأصلية لتفسيرها وإزالة الغموض عنها	(√)
٢٦٩.	أغلب الأحاديث المتواترة في السند هي أحاديث عملية مثل العبادات والمعاملات	(√)
٢٧٠.	مصادر الأحكام الشرعية ليست على مرتبة واحد لكونها متدرجه	(√)
٢٧١.	القاعدة تحكم أن القانون لا يسرى على الوقائع التي حدثت قبل نفاذه	(√)
٢٧٢.	لا يجوز الاستدلال من قاعدة الأمر المباشر الموضوع بشكل مطلق لكونها قد تشتمل على أحكام غير مقصوده	(√)
٢٧٣.	لا يجوز الاستدلال من قاعدة الأمر المباشر للقانون إلا بموافقة ثلثي مجلس النواب لكونه إجماع شبه تام	(√)
٢٧٤.	اللغة العربية تعد أحد مقومات صياغة القوانين بدقة بالغة	(√)

٢٧٥.	يقصد بالأمر المباشر للقانون بلغة القانون عدم رجعية القوانين التشريعية	(√)
٢٧٦.	لا يتم تطبيق القانون على ما وقع قبل صدوره الا اذا نص على خلاف ذلك صراحة	(√)
٢٧٧.	يسرى التشريع الجديد على الوقائع بعد نفاذه وليس قبله	(√)
٢٧٨.	عبارة تكفل الدولة عبارة لا يستخلص منها التزام قانوني محدد قابلاً للتنفيذ لانها صياغة عامة	(√)
٢٧٩.	مصطلح الحصانة الدبلوماسية : يستثنى هذه الطائفة بمقتضى الأعراف الدولية من الخضوع للتشريعات المحلية	(√)
٢٨٠.	يُستثنى الدبلوماسيون من الخضوع الكامل للتشريعات المحلية للدولة المضيفة ما لم ينص على خلاف ذلك أو ترفع الحصانة من خلال الدولة	(√)
٢٨١.	اذا كان هناك تعارض يتعلق بالمعنى اللغوي للنص فيمكن اللجوء للمعنى الاصطلاحي	(√)
٢٨٢.	الغموض والتعارض في النصوص القانونية غالباً ينشأ بسبب سوء الصياغة القانونية للنصوص	(√)
٢٨٣.	التغير في سلم التشريع يحدث نتيجة قيود عملية على التشريع	(√)
٢٨٤.	قد يترتب على صعوبة الصياغة صعوبة استقرار المعنى المقصود من عبارة على وجه التحديد	(√)
٢٨٥.	لا يسرى التشريع الجديد إلا بعد نفاذه ونشره في الجريدة رسمياً	(√)
٢٨٦.	اللغة العربية ليست من مقومات صياغة القوانين	(x)
٢٨٧.	من عوامل تيسير تطبيق النص التشريعي استخدام المشرع أسلوب الاقتصاد والإيجاز مع الكفاية في الصياغة التشريعية	(√)
٢٨٨.	يجوز أن يخلو التشريع اللائحي من أي نصوص جزئية	(√)
٢٨٩.	تأخر البرلمان في القيام بمهامه التشريعية قد يعرضه للمساءلة السياسية لأنه اخل بالواجب الدستوري	(√)
٢٩٠.	الإحالة التشريعية ليست كلها على درجة واحدة	(√)
٢٩١.	الإحالة التشريعية منها ما هو كلي وما هو جزئي	(√)
٢٩٢.	الإحالة التشريعية كلها عيوب	(x)
٢٩٣.	الإحالة التشريعية تتسم بالمرونة والسرعة في التطبيق والخبرات الواسعة	(√)
٢٩٤.	أنشأت الصياغة التشريعية المعيبة الغموض والتعارض بين النصوص	(√)
٢٩٥.	قد يترتب على الصياغة المعيبة للنص التشريعي صعوبة استقرار المعنى المقصود من عبارات النص على وجه التحديد	(√)
٢٩٦.	يترتب على وجود تعارض في النصوص التشريعية إهمال بعض النصوص التشريعية وتطبيق الآخر	(√)

اختر الإجابة الصحيحة من بين الأقواس

م	السؤال
١.	ما هو السبب الرئيسي لحدوث الإلغاء الضمني؟ (A) وجود نص صريح من المشرع يعلن الإلغاء. (B) تعارض بين النص الجديد والنص القديم دون وجود تنظيم صريح لهذا التعارض. (C) رغبة القضاء في تبسيط التشريعات (D) انتهاء المدة الزمنية للتشريع القديم.
٢.	في حالة التعارض الكلي بين تشريع سابق وتشريع لاحق، ما المصير الذي يلحق بالتشريع السابق؟ (A) يظل ساري المفعول. (B) يتم تعديله جزئياً. (C) يتم إلغاؤه بأكمله. (D) يدمج مع التشريع الجديد.
٣.	إذا تعارض حكم خاص في التشريع القديم مع حكم خاص في التشريع الجديد، فما الإجراء الصحيح؟ (A) يلغى الحكم الخاص في التشريع القديم. (B) يلغى الحكم الخاص في التشريع الجديد. (C) يتم تطبيق كلا الحكمين معاً. (D) يتم الرجوع إلى القضاء لتحديد الحكم.
٤.	أي من العبارات التالية تمثل أفضل تعريف للنص التشريعي "العام"؟ (A) النص الذي يحصر الحكم في فئة أو حالة محددة بدقة. (C) النص الذي يتعارض مع نصوص أخرى. (B) النص الذي يستخدم ألفاظاً تدل على الشمول والاستفراق مثل "كل" أو "جميع". (D) النص الذي يصدره المشرع لإلغاء نص سابق.
٥.	أي من الأمثلة التالية يعد مثلاً صحيحاً على "النص الخاص" حسب ما ورد؟ (A) النص الذي يحدد سن الرشد لجميع المواطنين. (C) النص الذي يمنع القيادة تحت تأثير Alcohol (B) النص الذي ينص على سقوط العقوبة بعد مرور خمس سنوات من الحكم النهائي. (D) النص الذي يوجب دفع الضرائب على كل الدخول.
٦.	ما الفرق الجوهرى بين الإلغاء الصريح والإلغاء الضمني؟ (A) الإلغاء الصريح أقدم من الضمني. (B) الإلغاء الضمني لا يحتاج إلى وجود تعارض. (C) الإلغاء الصريح ينص عليه المشرع مباشرة داخل النص، بينما الضمني يستنتج من التعارض. (D) الإلغاء الصريح يطبق على النصوص الخاصة فقط.
٧.	عند تعارض حكم عام في تشريع قديم مع حكم عام في تشريع جديد، ما الحل؟ (A) يلغى الحكم العام في التشريع الجديد. (B) يلغى الحكم العام في التشريع القديم. (C) يتم تطبيق أقدم التشريعين. (D) يتم إلغاء كلا التشريعين.
٨.	بناءً على الجدول الوارد، أي من الكلمات التالية ترتبط عادةً بالنص "العام"؟ (A) "فقط"، "باستثناء". (B) "محدد"، "حصري". (C) "كل"، "كافة". (D) "خمس"، "عشر".
٩.	متى ينشأ التعارض بين التشريعات الذي يؤدي إلى الإلغاء الضمني؟ (A) عندما يصدر المشرع بياناً توضيحياً. (B) عندما لا يوجد نص صريح ينظم العلاقة بين النص الجديد والنص القديم. (D) عندما يطلب المواطنون ذلك. (C) عندما يكون النصان مكملين لبعضهما

١٠.	الغرض الأساسي من شرح معنى النص العام والخاص في هذا السياق هو: A توضيح أنواع التعارض التي تؤدي إلى الإلغاء الضمني. B تحديد الألوان المستخدمة في الطباعة. C تعلم قواعد اللغة العربية. D معرفة تاريخ صدور التشريعات.
١١.	أي من الكلمات التالية تعتبر من أدوات الصياغة التشريعية "الجامدة / الأمرة"؟ A يجوز B يُعتبر C يجب D يُرخص
١٢.	ما الضابط العام الذي ينطبق على كافة أنواع المواعيد وفقاً للنص؟ A وجوب مراعاة أيام الإجازات والعطلات الرسمية. B إمكانية تعديل المواعيد لأي سبب شخصي. C اعتبار جميع المواعيد التنظيمية غير ملزمة. D عدم الاعتداد بأيام العمل الفعلية.
١٣.	أي من العبارات التالية تمثل مثالا على "الصياغة المرنة / المكملة"؟ A يُحظر B كل من C يُسمح D يُحظر
١٤.	ما الشرط الأساسي الذي يجب أن يستند إليه تعديل المواعيد التنظيمية؟ A رغبة مدير المؤسسة. B مصلحة مشروعة لا تخالف القانون. C تفضيل شخصي للموظفين. D تقليل ساعات العمل الرسمية.
١٥.	أي من الجمل التالية تصف بشكل صحيح النصوص التي تدافع عن النظام العام؟ A تعتبر من أدوات الصياغة المرنة. B تهتم primarily بالمصالح الفردية. C تعتبر من أدوات الصياغة الجامدة. D لا تحدد مقدار الجزاء.
١٦.	على أي أساس تتأسس "المعقولة" في تعديل المواعيد التنظيمية؟ A على الرغبات الشخصية فقط. B على المنطق والأعراف ذات الصلة. C على قرارات عشوائية. D على توقعات المواطنين فقط.
١٧.	أي من الأمثلة التالية يعد "مصلحة معتبرة" لتعديل موعد إجراء؟ A تغيير الموعد ليناسب إجازة أحد الموظفين. B تعديل الموعد لانتظام عمل هيئة عامة وعدم تعطيل خدماتها. C تأجيل الموعد بسبب رغبة المرؤوسين في يوم إضافي للراحة. D جميع ما سبق.
١٨.	وحدة التشريع تعني: A (استقلال كل تشريع <input checked="" type="checkbox"/> تكامل النصوص <input checked="" type="checkbox"/> تناظر القوانين <input type="checkbox"/> د (اختلاف المصادر <input type="checkbox"/>
١٩.	قبل الحكم بوجود تعارض بين النصوص يجب: A (تجاهل النص الأضعف <input checked="" type="checkbox"/> التأكد من وحدة الموضوع <input checked="" type="checkbox"/> ج (الرجوع للمحكمة <input type="checkbox"/> د (اعتماد النص الأحدث فقط <input type="checkbox"/>
٢٠.	من الإشكاليات الشائعة في الصياغة: A (وضوح العبارات <input checked="" type="checkbox"/> تعدد المعاني <input checked="" type="checkbox"/> ج (قوة الحجج <input type="checkbox"/> د (قصر المواد <input type="checkbox"/>
٢١.	يتكون التشريع من: A (مقالات <input checked="" type="checkbox"/> مواد <input checked="" type="checkbox"/> ج (فصول فقط <input type="checkbox"/> د (أمثلة <input type="checkbox"/>

٢٢.	النسخ التشريعي يتحقق عند : أ (اختلاف المشرع) <input checked="" type="checkbox"/> ورود نص لاحق مخالف <input checked="" type="checkbox"/> ج (حذف مادة) د (تغيير الترتيب)
٢٣.	من عناصر الصياغة الفنية : أ (الغموض) ب (الإطناب) <input checked="" type="checkbox"/> الدقة <input checked="" type="checkbox"/> د (التوسع غير المحدود)
٢٤.	ترتيب المواد يدخل ضمن : أ (الصياغة الأدبية) <input checked="" type="checkbox"/> الإطار الشكلي <input checked="" type="checkbox"/> ج (الإطار السياسي) د (التفسير القضائي)
٢٥.	تعد التعريفات جزءاً من : أ (الصياغة الفنية) <input checked="" type="checkbox"/> البنية الشكلية <input checked="" type="checkbox"/> ج (التفسير التشريعي) د (أسباب الإصدار)
٢٦.	يهدف التحليل البنائي إلى : أ (تفسير النص) <input checked="" type="checkbox"/> تنظيم فصول التشريع <input checked="" type="checkbox"/> ج (استنباط الأحكام) د (النسخ التشريعي)
٢٧.	الإلغاء الصريح يكون من خلال : أ (نص واضح بإلغاء السابق) <input checked="" type="checkbox"/> ب (اختلاف الموضوع) ج (تكرار الأحكام) د (إعادة ترتيب المواد)
٢٨.	من خصائص الصياغة التشريعية : أ (استخدام البلاغة الأدبية) <input checked="" type="checkbox"/> الوضوح والدقة <input checked="" type="checkbox"/> ج (كثرة الاستثناءات) د (التوسع في الأمثلة)
٢٩.	عند وجود نصين يمكن تطبيقهما معاً يجب : أ (ترجيح الأضعف) <input checked="" type="checkbox"/> الجمع بينهما <input checked="" type="checkbox"/> ج (تركهما تماماً) د (تطبيق الأحدث فقط)
٣٠.	من عناصر الإطار الشكلي للنص التشريعي : أ (الجزئات) <input checked="" type="checkbox"/> الديباجة <input checked="" type="checkbox"/> ج (التفسير) د (الآليات)
٣١.	الهدف من التعاريف التشريعية : أ (زيادة عدد المواد) <input checked="" type="checkbox"/> توحيد الدلالة <input checked="" type="checkbox"/> ج (تقييد التطبيق) د (توسيع النص)
٣٢.	النسخ الضمني هو : أ (نص صريح بالإلغاء) <input checked="" type="checkbox"/> تعارض لا يمكن الجمع فيه <input checked="" type="checkbox"/> ج (تعديل القانون كلياً) د (إصدار قانون جديد)
٣٣.	من أخطاء الصياغة : أ (الدقة في اختيار الألفاظ) <input checked="" type="checkbox"/> استخدام مصطلحات متعددة لنفس المعنى <input checked="" type="checkbox"/> ج (وضوح العبارة) د (الاتساق اللغوي)
٣٤.	يعد تحليل العلاقة بين النصوص من : أ (الإطار الجغرافي) <input checked="" type="checkbox"/> مستويات التعامل <input checked="" type="checkbox"/> ج (النسخ الأدبي) د (الإجراءات الدستورية)
٣٥.	الأصل في التعامل مع النصوص : أ (النسخ) <input checked="" type="checkbox"/> الجمع <input checked="" type="checkbox"/> ج (الترجيح) د (التعديل)

٣٦.	الصياغة الفنية تهدف إلى :	أ (تجميل النص	ب (زيادة الحجم	✓ ضبط المعنى	د (إطار غير محدد
٣٧.	من مكونات البناء التشريعي :	✓ الفصول والمواد	ب (الجمل الشرطية	ج (المبادئ الأخلاقية	د (التعليقات العامة
٣٨.	يعتبر الغموض في النص :	أ (قوة تشريعية	✓ ضعفاً في الصياغة	ج (ضرورة لغوية	د (مقبولاً دائماً
٣٩.	يتم ترتيب المواد عادة وفق :	أ (ترتيب زمني	✓ ترتيب منطقي	ج (ترتيب عشوائي	د (حسب رأي القاضي
٤٠.	يُعد تكرار اللفظ دون ضرورة :	أ (تكثيفاً للتشريع	✓ خطأً لغوياً وصياغياً	ج (ضرورة قانونية	د (مطلباً تشريعياً
٤١.	من مميزات الصياغة الجيدة :	أ (الغموض	ب (التناقض	✓ الاتساق	د (الإطالة
٤٢.	من شروط المادة القانونية :	أ (احتوائها على أكثر من حكم	✓ خلوها من التفصيل غير الضروري	ج (الجمع بين الأحكام والجزاءات	د (الاحتوائها على أمثلة
٤٣.	يعتمد فهم النص التشريعي على :	أ (الثقافة العامة فقط	✓ فهم السياق التشريعي	ج (حذف أجزاء من النص	د (تفسير شخصي
٤٤.	عند التعارض بين النصوص غير القابل للجمع :	أ (يُعمل بالأقدم	✓ يُعمل بالأحدث	ج (يُلغى النصان	د (يُرجع للقضاء دائماً
٤٥.	يعتبر الاستثناء التشريعي :	أ (قاعدة عامة	✓ حالة محدودة	ج (أساس النص	د (بديلاً عن الأحكام
٤٦.	من أدوات المشرع :	✓ الصياغة المنطقية	ب (الصياغة الإنشائية	ج (الجمل الطويلة	د (المصطلحات المكررة
٤٧.	تنص القاعدة التشريعية على :	أ (وصف عام دون جزاء	✓ ربط الفرض بنموذج السلوك	ج (ذكر أمثلة فقط	د (سرد تاريخ التشريع
٤٨.	التعارض الظاهري يُزال بواسطة :	أ (الإلغاء فقط	✓ الجمع	ج (الترجيح	د (تجاهل أحد النصوص

٤٩.	التعريفات التشريعية تُوضع عادة في : أ (نهاية القانون) <input checked="" type="checkbox"/> بدايته <input checked="" type="checkbox"/> ج (وسطه) <input type="checkbox"/> د (المنكرات فقط)
٥٠.	الهدف من الإطار الشكلي : أ (تنظيم الحوار القانوني) <input checked="" type="checkbox"/> إحكام بناء التشريع <input type="checkbox"/> ج (زيادة حجم النص) <input type="checkbox"/> د (تنويع المصطلحات)
٥١.	يقصد بالصناعة التشريعية : أ (إنتاج النصوص بدون ضوابط) <input checked="" type="checkbox"/> فن صياغة القواعد القانونية <input type="checkbox"/> ج (إعادة التدوين) <input type="checkbox"/> د (الطباعة)
٥٢.	الاعتماد على مصادر متعددة للتشريع قد يؤدي إلى : أ (توحيد الصياغة) <input checked="" type="checkbox"/> اضطراب المصطلحات <input type="checkbox"/> ج (الثبات التام) <input type="checkbox"/> د (وضوح كامل)
٥٣.	يهدف فحص النص التشريعي إلى : أ (معرفة الطباعة) <input checked="" type="checkbox"/> اختبار تناسق الأحكام <input type="checkbox"/> ج (تحديد عدد الصفحات) <input type="checkbox"/> د (حذف المواد)
٥٤.	من أهم أسباب الإشكاليات التشريعية : أ (وضوح الهدف) <input checked="" type="checkbox"/> غياب الدقة <input type="checkbox"/> ج (الترتيب المنطقي) <input type="checkbox"/> د (انسجام الصياغة)
٥٥.	الإطار البنائي يشمل : أ (فصول ومواد) <input checked="" type="checkbox"/> ب (نبرة الأسلوب) <input type="checkbox"/> ج (سرد تاريخ التشريع) <input type="checkbox"/> د (اتجاهات القاضي)
٥٦.	من شروط الصياغة المحكمة : أ (الإيجاز المخل) <input type="checkbox"/> ب (الإطالة دون داع) <input checked="" type="checkbox"/> الوضوح <input type="checkbox"/> ج (استخدام المحسنات)
٥٧.	يُلجأ إلى الترجيح عند : أ (إمكان الجمع) <input checked="" type="checkbox"/> تعذر الجمع <input type="checkbox"/> ج (عدم وجود تعارض) <input type="checkbox"/> د (جلاء النص)
٥٨.	من عناصر الإطار التشريعي : أ (المقدمة) <input checked="" type="checkbox"/> ب (الحكم الديني) <input type="checkbox"/> ج (سجلات القضاء) <input type="checkbox"/> د (الآراء الخاصة)
٥٩.	تهدف الصياغة القانونية إلى : أ (الإبهام) <input checked="" type="checkbox"/> تحديد نموذج السلوك <input type="checkbox"/> ج (التوسع بلا حدود) <input type="checkbox"/> د (الجمال الأدبية)
٦٠.	من خصائص التعارض الحقيقي : أ (إمكانية الجمع) <input checked="" type="checkbox"/> استحالة الجمع <input type="checkbox"/> ج (وحدة النصوص) <input type="checkbox"/> د (غياب الأحكام)
٦١.	يُعد النسخ التشريعي : أ (تعديلاً شكلياً) <input checked="" type="checkbox"/> إلغاء حكم سابق بحكم لاحق <input type="checkbox"/> ج (تزجيئاً للنص) <input type="checkbox"/> د (ترتيباً لغوياً)

٦٢.	من وسائل ضبط المصطلحات: أ (استعمال كلمات متقاربة) ✓ تحديد المعاني بدقة ج (حذف التعريفات) د (التوسع في المرادفات)
٦٣.	عند وجود لبس لغوي في النص يلجأ إلى : ✓ التفسير ب (الإلغاء) ج (الاستبدال) د (الإهمال)
٦٤.	الهدف من الديباجة التشريعية : ✓ بيان الأسباب العامة ب (إدراج الأحكام التفصيلية) ج (ذكر الجزاءات) د (توسيع نطاق التطبيق)
٦٥.	يقوم التحليل البنائي على : أ (تجاهل ترتيب القانون) ✓ فهم البناء العام للنص ج (حذف المواد غير المرغوبة) د (استبدال الأحكام)
٦٦.	يُشترط في النص التشريعي أن يكون : أ (غامضاً) ب (غير محدد) ✓ واضحاً د (مُرسلاً بلا ضوابط)

٦٧.	توصف الاعمال والتصرفات بالمشروعية عندما تكون ؟ أ مقبولة من المواطنين. B خاضعة للقانون. C منضبطة من حيث الجوهر
٦٨.	هو النص الذي ينشأ من استعمال الالفاظ التي تشير في معناها اللغوي الى الشمول والاحاطة والاستغراق ومنها ؟ A الخاص. B المشكل. C العام
٦٩.	من الفاظ النص العام ؟ A كل - جميع - كافة. B الارقام. C الاسماء.
٧٠.	هو النص الذي ينشأ من استعمال الالفاظ التي تشير في معناها اللغوي الى الحصر في فرد واحد او نوع محدد او مجموعه نوعيه محدده A العام. C المتشابه. B الخاص.
٧١.	النص التشريعي على سن الرشد لكل من بلغ ٢١ سنة ميلاديه هو نص ؟ A خاص. B عام. C متشابه
٧٢.	المجال الخصب للصياغة المرنة او التشريعات المكمله هو القواعد التشريعيه التي تنظم ؟ A المصالح العامه. B المصالح الاساسيه في المجتمع. C المصالح الخاصه للأفراد.
٧٣.	الصياغة الجامده تكون أكثر ملائمة لنوع من القواعد التشريعيه توصف ؟ A بالقواعد المرنة. B بالقواعد الامر. C التشريعات المكمله.
٧٤.	تقوم صفة الالتزام أو الجبر في القاعدة القانونية على فكرة ؟ A التراضي. B الجزاء. C التهذيب.
٧٥.	من غير المأمول أن يرتقى القانون في درجة تأثيره ومستوى فعاليته ؛ إلا إذا نجح المجتمع في حظر ؟ A اشكال البطاله. B اشكال القهر الاجتماعي. C الاعمال المنافيه.
٧٦.	يتمتع في النظام القانوني المصري ؛ بالمرتبة الاعلى والاسمى بين كافة التشريعات ؟ A التشريع العادي. B التشريع الدستوري. C التشريعات المكمله.

٧٧.	المعنى الصريح والظاهر من النص؛ الذي يتبادر إلى ذهنك مباشرة؛ بمجرد قراءته وفهمه؟ (A) اشارة النص. (B) عبارته النص. (C) دلالة النص.
٧٨.	المعنى الملازم للنص؛ ويصعب فصله تماما عن المعنى الظاهر؟ (A) عبارته النص. (B) اشارة النص. (C) دلالة النص.
٧٩.	المعنى الذي يشكل روح النص ومعنوياته؛ وبدونه لا يستقيم المعنى الظاهر والمستفاد من النص؟ (A) عبارته النص. (B) دلالة النص. (C) اشارة النص.
٨٠.	إذا كان تعديل الدستور يتم طبقا للإجراءات المتبعة عند القيام بإعداد وتعديل التشريع العادي؟ (A) دستور جامد. (B) دستور مرن. (C) دستور لازم.
٨١.	إذا كان تعديل الدستور يحتاج إلى إجراءات خاصة تختلف عن إجراءات إعداد وتعديل التشريع العادي؟ (A) دستور مرن. (B) دستور جامد. (C) التشريعات المكمله.
٨٢.	الجرائم والعقوبات محددة على سبيل؟ (A) المثال. (B) الحصر. (C) الترتيب.
٨٣.	تستثنى طائفة من الدبلوماسيين الاجانب؛ بمقتضى المعاهدات والاعراف الدولية من الخضوع للتشريعات المحلية؟ (A) الحصانة السياسية. (B) الحصانة الدبلوماسية. (C) الحصانة التشريعية.
٨٤. هي العبارة التي تصلح في معاملات الأفراد؟ (A) تلتزم الدولة. (B) تكفل الدولة. (C) توجب الدولة.
٨٥.	هي عبارته واضحه وقاطعة؛ في وجود التزام محدد على الدولة لصالح مواطنيها؟ (A) تكفل الدولة. (B) تلتزم الدولة. (C) تراعى الدولة.
٨٦.	ينبغي أن تكون الصياغة التشريعية فيها مفصلة تحدد السلوك المؤثر وعقوبته؟ (A) الصياغة التشريعية التأديبية. (B) الصياغة التشريعية الجنائية. (C) الصياغة التشريعية المدنية.
٨٧.	تناسس على واجبات الوظيفة؛ وتتحقق عندما تحيط الصياغة التشريعية بواجبات الموظف العام؟ (A) الصياغة التشريعية الجنائية. (B) الصياغة التشريعية التأديبية. (C) الصياغة التشريعية المدنية.
٨٨.	ينبغي أن تكون نصوص التشريع في مستوى فهم المواطن العادي؟ (A) المتخصص في القانون. (B) غير المتخصص في القانون. (C) الحاصل على شهادته الحقوق.
٨٩.	تتسبب تلك الالفاظ في حصول الخلاف؛ حول المعنى المقصود من النص التشريعي؟ (A) الالفاظ الدقيقة. (B) الالفاظ الغامضة. (C) الالفاظ الواضحة.
٩٠.	يمكن ان تضعه في قائمة اطول المواد التي عرفتھا الدساتير المصرية؟ (A) نص المادة (٧٧) من دستور ٢٠١٤. (B) نص المادة (٧٦) من دستور ١٩٧١. (C) نص المادة (٧٦) من دستور ٢٠١٢.

الثقة



الانفراد



المستشار

معاك لأخر
المشوار

التعزيز



المتابعة



الدقة

